الدّيار
لبنانية ـ سياسية ـ مُستقلة الحقيقة في كل دار
2000 L.L. ٢٠٠٠ ل.ل.
السنة الواحدة والثلاثون ـ العدد ١٠٨٦٧ – الخميس ١ آب ٢٠١٩ | 31 eme annee -N" 10867 Jeudi 1 Aout 2019 | www.addiyaronline.com | ١٦ صفحة

مدربو البوندسليغا يتوقعون فوز بايرن ميونيخ باللقب

ص ٩

معلومات اميركية عن وفاة حمزه اسامة بن لادن

افادت شبكة «ان.بي.سي نيوز» الاميركية ان واشنطن لديها معلومات تفيد بوفاة حمزه بن لادن نجل اسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة السابق، وخليفته المحتمل وفقاً لثلاثة مسؤولين اميركيين.
ولم يدل المسؤولون الاميركيون بمعلومات حول مكان ومتى توفي حمزه بن لادن او ما اذا كانت للولايات المتحدة الاميركية دور في موته حسب الشبكة.

النتيجة.. لا أحد يرضى بحل وسط والجميع يريد تحقيق اعلى المكاسب
الحريري يتمسك دستوريا بدعوة مجلس الوزراء وتحديد تراتبية جدول الاعمال
اجتماعات طويلة في القصر الجمهوري دون التوصل الى حل عملي

ادارة التحرير

ما زالت قضية الشحار الغربي او حادث البساتين بين قبرشمون وكفرمتى الحادث رقم ١ على مستوى الجمهورية اللبنانية والمحادثات الداخلية اللبنانية على مستوى رئيس الجمهورية الى معظم الاطراف في البلاد والتي لها علاقة بالحادث او لها علاقة باختصاصات هذاالحادث.

اختصار نتائج محادثات امس هو ذاته، رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط متمسك بالتحقيق العسكري والمحكمة العسكرية، وانه في ضوء نتائج التحقيق العسكري يتم طرح الموضوع على الحكومة وهي من تقرر احالة الموضوع الى المجلس العدلي او ابقاءه في المحكمة العسكرية لان جنبلاط يشترط على الحكومة احالة ملف البساتين الى المجلس العدلي مع ضم جريمة الشويفات وقيام احد عناصر الحزب الديموقراطي اللبناني التابع لطلال ارسلان وهو من آل السوقي بقتل احد عناصر الحزب التقدمي الاشتراكي علاء ابي فرج على ان تدمج الجريمتان وتحال الى المجلس العدلي. وقال جنبلاط: انه تم ارسال السوقي الى سوريا رغم ان الحزب التقدمي الاشتراكي قام باسقاط الحق الشخصي لصالح القاتل من آل السوقي كي تجري محاكمته فقط على مستوى الحق العام ولا تأخذ ابعاداً جرمية كبيرة.

اما النائب طلال ارسلان فهو مصر على تجاوز

(تتمة المانشيت ص ٢)

الرئيس عون مترئسا اجتماع بعبدا بحضور ارسلان وجريصاتي وابو صعب والغريب واللواء ابراهيم

خفض الانفاق العام هذا العام اصطناعي والتوقعات بزيادة كبيرة في العام المقبل
تخفيض تصنيف لبنان الائتماني من قبل «ستاندارد آند بورز»
ينقل تصنيف سندات الخزينة اللبنانية بالعملة الصعبة من «مخاطر عالية» الى «مخاطر كبيرة»

بروفسور جاسم عجاقة

يستمر الصراع السياسي القائم على عدّة ملفات وعلى رأسها أحداث قبرشمون، بتعطيل إجتماعات الحكومة اللبنانية مُخلّفًا أضرارًا كبيرة على الصعد الإقتصادية، المالية والإجتماعية. نعم الأضرار كبيرة والمسؤولين يعون ذلك ويعون أهمّية إعادة تفعيل العمل الحكومي، إلا أن الظاهر أن هناك عوامل خارجية تمنّع هذا الأمر إذ لا يُعقل أن تقبل القوى السياسية بالإطاحة بالكيان اللبناني كثمن لعدم تراجع الفريقين عن مواقفهما الحادّة. في الواقع هذه الفرضية مدّعومة بالتصعيد الكلامي الأخير للأفرقاء والذي يدّل على أن المعركة في واد والتصاريح في واد أخر.

حقيقة الواقع الإقتصادي والمالي للدّولة اللبنانية تُشير إلى أن هامش التحرّك يضيق مع الوقت. وبحسب وزير المال على حسن خليل، فإن وكالة التصنيف الائتماني «ستاندارد آند بورز» ستعمد إلى إصدار تحديث لتصنيف لبنان الإئتماني في ٢٣ آب ٢٠١٩ حيث تُشير المعلومات إلى إحتمال خفض تصنيف لبنان الإئتماني من « B-» الى «CCC+» وهو ما ينقل تصنيف سندات الخزينة اللبنانية بالعملة الأجنبية (Eurobonds) من خانة الإستثمارات ذات «مخاطر عالية» إلى خانة «مخاطر كبيرة». وهنا تكمن مخاوف المواطن اللبناني الذي يتساءل: ماذا سيحلّ بلبنان إذا ما عمدت «ستاندارد آند بورز» إلى خفض تصنيف لبنان الإئتماني؟

خفض التصنيف الإئتماني للبنان سيكون له تداعيات على سعر فائدة الإقتراض للدوّلة اللبنانية والمصارف اللبنانية أيضًا. وهذا الأمر سيزيد من الضغط على المالية العامّة في وقت أكثر ما يحتاجه لبنان هو الإسراع في نشر موازنة العام ٢٠١٩ وإقرار مشاريع سيدر التي سيتمّ رفعها إلى الدولّ المُقرضة لطلب تمويلها.

فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، وعلى الرغم من تحفظه على المادّة ٨٠ من الموازنة ووعيًا منه لخطورة الوضع المالي والإقتصادي، وقّع قانون موازنة العام ٢٠١٩ وتُنشر في الجريدة الرسمية في عدد خاص حمل الرقم ٣٦. هذا الأمر يحلّ مُشكلة الموازنة ويبقى أمام مشاريع سيدر مُشكلة إجتماع الحكومة التي إذّ لم تلتئم قبل الثالث والعشرين من الشهر الجاري، ستأخذ التداعيات المالية أبعادًا أخرى.

■ الوضع الإقتصادي ■

الوقائع تُظهر أن خفض الإنفاق العام هذا العام أتى نتيجة قرار بوقف دفع الأموال بإستثناء الأجور وملحقاتها، خدمة الدين العام والمُستحقات الخارجية أي بمعنى أخر كل المُستحقات الداخلية (بإستثناء الأجور) لا تدفعها الدوّلة! هذا

(تتمة المانشيت الاقتصادية ص ١١)

خفض الانفاق العام هذا العام اصطناعي والتوقعات بزيادة كبيرة في العام المقبل

(تتمة المانشيت الاقتصادية)

الأمر يعني أن هناك مُشكلتين ستنتج عن هذا القرار:

أولًا – هناك ضرب واضح للإقتصاد بحكم أن حجم الدوّلة هائل في الإقتصاد إذ هي رب العمل الأول في لبنان وإنفاقها أساسي للقطاع الخاص الذي يؤمّن لها الخدمات والسلع خصوصًا المشاريع التي تمّ تأجيلها في الموازنة («قوانين البرامج»). والتوقف عن الدفع (أو بالأحرى التأخّر عن الدفع) سيدفع بالعديد من المورّدين إلى الإفلاس أو في أحسن الأحوال إلى طرد موظفين مما يُفاقم الوضع الإقتصادي الذي أصبحنا شبه أكيدين أن نموّه لن يتجاوز الصفر.

ثانيًا – تأجيل الدفعّ هذا العام إلى العام المُقبل يعني أن المُستحقات في العام ٢٠٢٠ ستكون أكبر بكثير وسيؤدّي ذلك إلى رفع العجز في موازنة الـ ٢٠٢٠ إلى مستويات عالية تتخطّى بكثير ما هو منصوص عليه في مؤتمر سيدر! هذا الأمر يضع الحكومة في العام ٢٠٢٠ أمام خيار أوحد ألا وهو رفع الضرائب بشكل كبير لسدّ العجز الناتج عن إرتفاع النفقات.

على كل الأحوال، هناك غياب واضح لمعالجة مُستدامة لمسألة العجز في موازنة العام ٢٠١٩ إذ أن الإجراءات خفّضت (أقلّه على الورق) العجز في العام ٢٠١٩ فقط! وهناك «إستحالة» أن يتمّ المُحافظة على هذا المستوى من العجز في موازنة العام ٢٠٢٠ من دون رفع الضرائب أو مُعالجة مكامن الفساد الحقيقية الكامنة في الأملاك البحرية والنهرية وسكك الحديد، قطاع الكهرباء، التهريب الجمّركي، التهرّب الضريبي، الفساد في الإدارات العامّة وغيرها من الملفات التي تُحمّل الخزينة أعباء لا قدرة لها على تحمّلها. بإختصار موازنة العام ٢٠٢٠ يجب أن تحملّ عنوان «قدسية المال العام».

المؤشرات الإقتصادية لهذا العام لا تُبشر بالخير خصوصًا من ناحية الإستيراد حيث بلغ حجمه في الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي ٨,٧٦ مليار دولار أميركي (أي ما يوازي ٢١ مليار دولار أميركي كمعدل سنوي)، في حين بلغ حجم التصدير على الفترة نفسها ١,٤٥ مليار دولار أميركي ليكون بذلك عجز الميزان التجاري خلال هذه الفترة ٧,٣ مليار دولار أميركي أو بمعنى أخر نسبة الصادرات إلى الواردات هي ١٦,٥٪ بعدما كانت تُقارب الـ ٦٦٪ قبل الحرب الأهلية! أمّا من ناحية ميزان المدّفوعات فقدّ سجّل عجزًا بلغ ٥,١٨ مليار دولار أميركي على الأشهر الخمّسة الأولى من العام ٢٠١٩ ليكون بذلك المؤشّر الإقتصادي الأول الذي ستنظر إليه وكالات التصنيف الإئتماني.

■ ستاندارد آند بورز وتصنيف لبنان ■

هذه النظرة التشاؤمية لا تُشاركنا فيها وكالة التصنيف الإئتماني ستاندارد آند بورز التي تُظهر على موقعها الإلكتروني مؤشرات عن الواقع الإقتصادي، المالي والنقدي للبنان. هذه المؤشرات تنقسم إلى عدّة فئات: المعطيات الإقتصادية، المُعطيات النقدية، وضع الحكومة المالي، ميزان المدفوعات، الميزانية العمومية الخارجية، والدين العام. وفي كل فئة هناك عدّة مؤشرات منها ما هو أكيد (قبل العام ٢٠١٧) ومنها ما هو تقديري (٢٠١٨) ومنها ما هو توقّعات (٢٠١٩ إلى ٢٠٢٢).

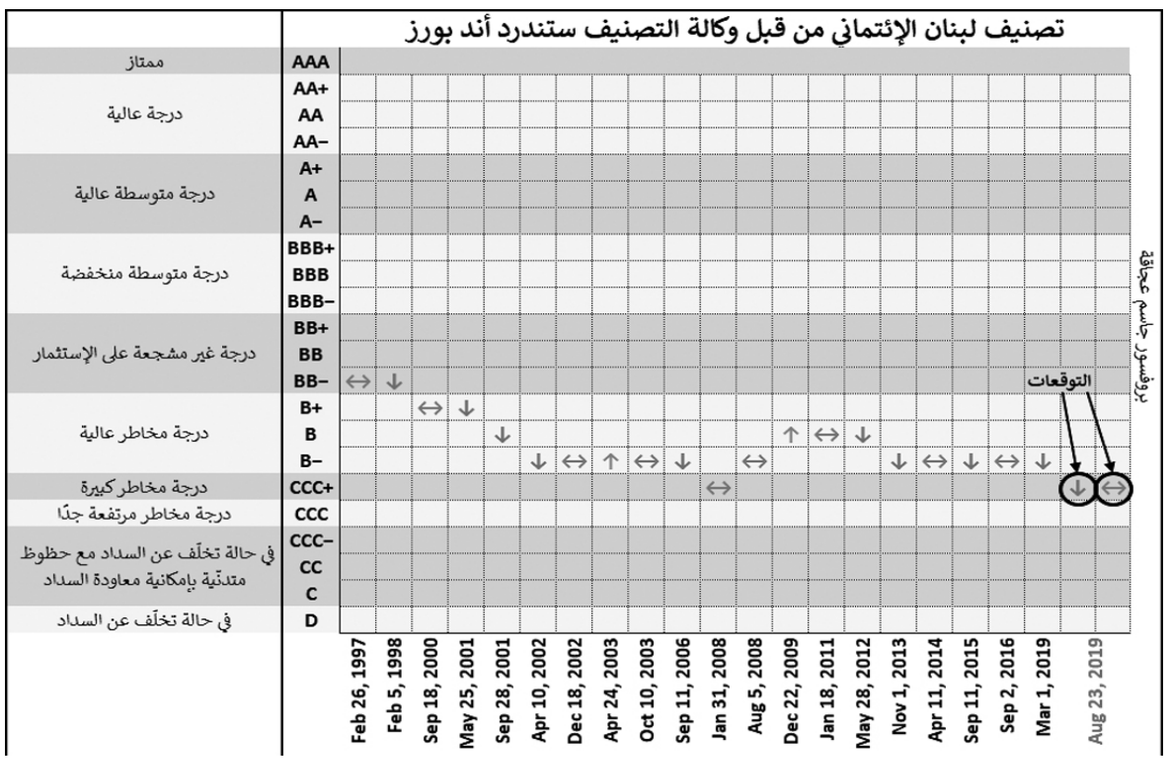

وهنا نطرح سؤال يطرحه كل مواطن: هل ستعمد ستاندارد آند بورز نظرًا إلى هذه المؤشرات؟

أولا يجب معرفة أن هناك إحتمال أن يتمّ تحديث هذه المؤشرات التي تعود إلى ١١ نيسان ٢٠١٩ نسبة إلى المعطيات التي حدثت منذ ذلك الوقت. وبفرضية أنه لم يتمّ تحديث هذه المعلومات، هذا ما ستحكم علينا به ستاندارد آند بورز:

أولا – المعطيات الإقتصادية: تتوقّع الوكالة أن يرتفع الناتج المحلّي الإجمالي في لبنان من ٥٤,٨٩ مليار د.أ في العام ٢٠١٨، إلى ٥٦,٦٦ مليار د.أ في العام ٢٠١٩، ٥٨,٦٧ مليار د.أ في العام ٢٠٢٠، ٦١,١٥ مليار د.أ في العام ٢٠٢١، و٦٤,٠٦ مليار د.أ في العام ٢٠٢٢ وهذا الإرتفاع يُعطي نموا حقيقيا بنسبة ٠,٥٪ في ٢٠١٨، ١,٢٪ في٢٠١٩، ١,٥٪ في ٢٠٢٠، ٢٪ في ٢٠٢١، و٢,٥٪ في ٢٠٢٢.

ثالثا – المعطيات النقدية: ترى الوكالة أن التضخمّ سينخفض هذا العام وفي الأعوام المقبلة (٣,٢٪ في ٢٠١٩، و٢,٥٪ حتى ٢٠٢٢) وذلك بحكم رفع الفوائد. وهذه النسبة من التضخم تبقى مثالية في الإقتصادات نظرًا إلى التضخم يقتل النمو الإقتصادي. كما توقّعت الوكالة بقاء سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي على قيمته الحالية في الأعوام القادمة.

ثالثًا – المالية العامة: توقّعت الوكالة إرتفاع العجز في الموازنة إلى ١٠,٧٪ في نهاية هذا العام ليُعاود الإنخفاض في الأعوام المقبلة إلى ٩,٨٪ في العام ٢٠٢٢. ولكن الأهم يبقى أن الوكالة ترى الميزان الأوّلي إلى تحسّن مع تسجيل ٠,٩٨٪ من الناتج المحلّي الإجمالي هذا العام، وأكثر من ١٪ في الأعوام القادمة (أي ما يوازي ٥٤٠ مليون د.أ). وترى الوكالة إستقرار في مداخيل الدولة (٢١٪ من الناتج المحلّي الإجمالي) وفي إنفاقها (٣١,٥٪ من الناتج المحلّي الإجمالي). ويبقى المؤشر الأكثر خطورة هو إستمرار إرتفاع الدين العام نسبة إلى المداخيل مع ٦٧٨ في العام ٢٠١٨، ٧١٨ في ٢٠١٩، ٧٤٣ في ٢٠٢٠، ٧٦١ في ٢٠٢١ و٧٦٦ في ٢٠٢٢، كما تلحظ الوكالة إنخفاض نسبة الأصول السائلة نسبة إلى الناتج المحلّي الإجمالي مع ٢٢٪ في ٢٠١٣ ليكون ١٦,٤٪ في ٢٠١٩ و١٤,٥٪ في ٢٠٢٢.

خامسا – ميزان المدفوعات: ترى الوكالة أن عجز الحساب الجاري نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي سينخفض بشكل طفيف مع ٢٢,٤٧٪ هذا العام، و٢٠,٩٩٪ في العام ٢٠٢٢. أمّا في ما يخص إحتياطيات النقد الأجنبي الرسمية (بما في ذلك الذهب بسعر السوق) مطروحاً منها العناصر غير المتوفرة بسهولة لعمليات الصرف الأجنبي وسداد الديون الخارجية (الإحتياطيات المرهونة، خسائر السوق مقابل الاحتياطيات المباعة بعقود أجلة، الاحتياطيات المودعة لدى الفروع الخارجية للمؤسسات المالية المحلية، القاعدة النقدية السيادية مع ربط ثابت طويل الأمد)، مقسومة على الواردات الشهرية من السلع والخدمات، زائد دخل العامل الأجنبي وتحاويل المغتربين اللبنانيين، فترى الوكالة أنها ستنخفض مع الوقت من ٨,٧٨ شهر في العام ٢٠١٨ إلى ٣,٨١ شهر في العام ٢٠٢٢، على صعيد الإستثمارات الأجنبية المباشرة، ترى الوكالة أنها سترتفع من ٢,٨٪ من الناتج المحلّي الإجمالي في العام ٢٠١٨ إلى ٣,٥٪ هذا العام و٣,٨٪ في العام ٢٠٢٢ وأغلب الظن بسبب أموال مؤتمر سيدر.

من جهة عجز الميزان التجاري، تلحظ الوكالة إستمرار العجز على ما هو عليه بحدود ٢٨,٥٪ من الناتج المحلّي الإجمالي في الأعوام المُقبلة. لكن هذا المؤشر الذي يعود إلى ١١ نيسان ٢٠١٩، لا يأخذ بعين الإعتبار الرسم ٣٪ الذي فرضته موازنة العام ٢٠١٩ على إستيراد البضائع الخاضعة للضريبة على القيمة المضافة وهو ما سيُخفّض حكمًا هذا العجز وبالتالي سيؤثّر إيجابًا على مؤشرات ميزان المدّفوعات.

سادسا – الميزانية العمومية الخارجية: تلحظ الوكالة أن إجمالي الدين الخارجي زائد رصيد الاستثمار المباشر والاستثمار في محافظ الأسهم والأوراق المالية من الخارج، ناقص منها إجمالي الأصول الخارجية، سيكون سلبيًا هذا العام (٢٠,٢٨٪) والعام المُقبل (٦,١٣٪) ليتحوّل إلى إيجابي في العام ٢٠٢١ (٧,٠٨٪) و٢٠٢٢ (١٨,٥٪). أمّا فيما يخص الدين الخارجي قصير الأجل حسب الاستحقاق المتبقي نسبة إلى إيصالات الحساب الجاري، فترى الوكالة أن هذا الرقم سينخفض من ١٤١,٥٥٪ هذا العام إلى ١٣٨,٧٤٪ في العام ٢٠٢٢.

سابعا – الدين العام: تتوقّع الوكالة إرتفاع إجمالي الاقتراض التجاري على الأمد البعيد من ١٨,٦ مليار دولار أميركي في العام ٢٠١٨ إلى ١٩ مليار دولار أميركي في العام ٢٠١٩، كما أن الدين بالعملة الأجنبية سيرتفع من ٤٢,٢٪ من إجمالي الدين إلى ٤٥٪ مع بقاء الدين على الأمد القصير على مستوى ثابت حول ٢,٥٪ من إجمالي الدين.

■ هل سينخفض تصنيف لبنان الإئتماني؟ ■

مما تقدّم، نرى أن هناك مؤشرات إيجابية ومؤشرات سلبية ويختلف وزنها في حساب التصنيف النهائي بحسب الوزن الذي تُعطيه الوكالة لكل مؤشر. وبالتالي الإحتمال الأكبر هو الإبقاء على تصنيف لبنان الإئتماني على ما هو عليه أي « B-» مع «نظرية مستقبلية سلبية».

إلا أن هناك مؤشر أخر لم نذكره في ما سبق وهو مؤشر الثبات السياسي والذي يلعب دوّرًا أساسيًا في تصنيف لبنان الإئتماني (وعادة في كل الدول التي لا تتمتّع بثبات سياسي). وقّع رئيس الجمهورية موازنة العام ٢٠١٩ ونشرت في الجريدة الرسمية في عدد خاص، وهذا أمر إيجابي بالنسبة إلى تصنيف لبنان الإئتماني. إلا أن المُشكلة الكبيرة والتي ستلعب الدوّر المحوري هو تعطيل الحكومة وعدم عقدها جلسات لإقرار مشاريع سيدر ووضع خطّة إقتصادية. وهذا الأمر يفتح الباب أمام سيناريوهين: الأول خفض تصنيف لبنان الإئتماني إلى « CCC+» مع «نظرة مُستقبلية مُستقرّة» (في حال إلتئمت الحكومة قبل موعد صدور التقييم)، والثاني خفض تصنيف لبنان الإئتماني إلى « CCC+» مع «نظرة مُستقبلية سلبية» (في حال لم تلتئم الحكومة قبل موعد صدور التقييم).

على كلّ الأحوال، الأسواق المالية إستوعبت إحتمال تخفيض تصنيف لبنان الإئتماني وبالتالي نرى أن تداعيات هذا الأمر ستكون محدودة مع إرتفاع بسيط في كلفة خدمة الدين العام وكلفة إقتراض المصارف اللبنانية.

اجتماع عسكري دولي في البحرين لتأمين الملاحة في هرمز
طهران: مستعدون للحوار مع السعودية والامارات تعيد النظر بمواقفها

استضافت مملكة البحرين، اجتماعا عسكريا دوليا لبحث التصدي للممارسات الإيرانية، التي تهدد الملاحة البحرية في الخليج العربي ومضيق هرمز.

وذكرت وزارة الخارجية في بيان أن «المملكة استضافت اجتماعا عسكريا دوليا هاما، بحث الأوضاع الراهنة في المنطقة وسبل تعزيز التعاون الدولي والتنسيق والتشاور للتصدي للاعتداءات المتكررة والممارسات المرفوضة، التي تقوم بها إيران والجماعات الارهابية التابعة لها، والتي تستهدف أمن الملاحة البحرية الدولية في مياه الخليج العربي ومضيق هرمز، وتهدد استقرار المنطقة والعالم ككل».

وقال وزير الخارجية البحريني، خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة، إن «استضافة هذا الاجتماع يأتي تأكيدا للدور الفاعل الذي لطالما قامت به مملكة البحرين، وتحرص على استمراره وتعزيزه بالعمل المشترك والتعاون مع الأشقاء في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والحلفاء والشركاء الدوليين، لتأمين ممرات التجارة والطاقة، وحرية الملاحة الدولية، وتعزيز الأمن والاستقرار في هذه المنطقة الحيوية والاستراتيجية من العالم».

وشدد وزير الخارجية على أن المرحلة الراهنة وما بها من تحديات وتهديدات لأمن المنطقة، تستوجب ضرورة تكاتف كافة الجهود الاقليمية والدولية، واضطلاع المجتمع الدولي بمسؤولياته لردع كل ما يهدد الأمن والسلم الدوليين.

ودعت واشنطن أكثر من ٦٠ دولة للمشاركة في حماية الأمن البحري، بحسب متحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية.

وقال متحدث باسم وزارة الخارجية الاميركية: «سنترك الأمر لحلفائنا وشركائنا للإعلان علنا عن مشاركتهم في مبادرة حماية الأمن البحري.

واستطرد: «سيكون من السابق لأوانه ومن غير المناسب التكهن أو التعليق على حالة كل دولة على حدة وطبيعة أي دعم محتمل»، مشيرا إلى أن المفاوضات مازالت مستمرة بهذا الشأن.

وأعلن وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، في وقت سابق، أنه على الدول التعاون مع الولايات المتحدة لحماية مضيق هرمز.

وأضاف، أن واشنطن تدرس منع إيران من اختطاف الناقلات، مشيرا إلى أن واشنطن ملتزمة بإبقاء مضيق هرمز مفتوحا وآمنا، وأنه على الدول التعاون معنا لحمايته.

■ ألمانيا تشكك بجدوى المشاركة ■

من جهته، قال وزير المالية الألماني أولاف شولتس، إنه متشكك للغاية بشأن طلب الولايات المتحدة من بلاده الانضمام إلى مهمة عسكرية في مضيق هرمز. وأضاف شولتس الذي يشغل أيضا منصب نائب المستشارة، امس الأربعاء، لتلفزيون «زد.دي.إف» إن من المهم تفادي التصعيد العسكري في المنطقة، وإن مثل هذه المهمة تنطوي على مخاطرة الانزلاق إلى صراع أكبر.

وفي وقت سابق، دعا إلى بذل جهود لمنع تصعيد التوتر في الخليج، قائلا: هدف كل الساسة المسؤولين لا بد وأن يكون مراقبة الوضع بعقلانية وعناية شديدتين وعدم الانزلاق إلى أزمة أكبرخفض التصعيد أمر بالغ الأهمية وأكدت وزارة الخارجية الألمانية أنها لم تعط حتى الآن أي موافقة على المشاركة في المبادرة الأميركية لتأمين الملاحة البحرية في الخليج ومضيق هرمز، مشددة على ضرورة التركيز على تهدئة التوتر بالمنطقة.

وكانت السفارة الأميركية في برلين قد أعلنت، أن الولايات توجهت «بصورة رسمية إلى ألمانيا باقتراح أن تنضم إلى فرنسا وبريطانيا، كي تساهم في ضمان الأمن في مضيق هرمز والتصدي لعدوان إيران».

وتعمل الولايات المتحدة وبريطانيا على خطتين منفصلتين خاصتين بتأمين حركة السفن في الخليج، على خلفية الحوادث المتكررة التي طالت في الأشهر الماضية ناقلات نفط في مياه المنطقة.

■ إيران تعطي الأوروبيين «فرصة أخيرة» ■

وقال وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، إن بلاده ستواصل خفض التزاماتها بالاتفاق النووي الإيراني، ما لم يقم الأوروبيون بحمايتها من العقوبات الأميركية. وأضاف ظريف أن الإجراءات التي اتخذتها أوروبا حتى الآن لا تتناسب مع تعهداتها، مشيرا إلى أنه لم يتم تفعيل آلية «إنستيكس» المالية حتى اليوم ولا يجب انتظار موافقة أميركا لتفعيلها.

وأكد ظريف ضرورة البدء بالعمل بموجب الآلية المالية بالكامل، على ألا تكون أداة لتنفيذ إملاءات واشنطن، مشددا على ضرورة أن تضمن الآلية المالية الأوروبية بيع النفط.

وأكد وزير الخارجية الإيرانية، أنه «في حال نفذت أوروبا التزاماتها بشأن بيع طهران لنفطها والحصول على العائدات، يمكننا تجاوز بقية تعهداتها في هذه المرحلة».

■ واشنطن بصدد تجديد إعفاء ٥ برامج نووية إيرانية من العقوبات ■

كشفت صحيفة أميركية عن نية واشنطن تجديد إعفاء ٥ برامج نووية إيرانية من العقوبات، وهو ما يتيح لروسيا والصين ودول أوروبية مواصلة التعاون بالمجال النووي السلمي مع إيران.

وقالت صحيفة «واشنطن بوست»، إن الرئيس دونالد ترامب انحاز خلال اجتماع في مكتب البيت الأبيض الأسبوع الماضي إلى وزير الخزانة ستيفن منوتشين الذي يدافع عن تجديد الإعفاءات أمام اعتراضات وزير الخارجية مايك بومبيو ومستشار الأمن القومي جون بولتون. ونقلت الصحيفة عن ٦ مصادر لم تسمها، «أن وزير الخزانة منوتشين، قال لترامب إنه إذا لم تصدر إعفاءات من العقوبات بحلول الأول من آب كما يقتضي القانون، فستضطر الولايات المتحدة لفرض عقوبات على شركات روسية وصينية وأوروبية مشاركة في مشروعات داخل إيران، كانت قد أقيمت في إطار الاتفاق النووي المبرم عام ٢٠١٥».

■ ايران: الإمارات تعيد التفكير بمواقفها ■

من جهته، قال محمود واعظي، رئيس مكتب رئاسة الجمهورية الإيرانية، إن الإمارات تعيد التفكير في نهجها تجاه القضية اليمنية، مؤكدا أن أبو ظبي بدأت بتغيير وجود قواتها في هذا البلد.

نقل التلفزيون الرسمي عن واعظي، قوله «الإمارات تعيد التفكير في نهجها المتشدد تجاه اليمن، وتغير وجود قواتها في هذا البلاد»، مبينا أن «الإمارات تقوم بإحداث فرق مع السعودية في وجهة نظرها حيال قضية اليمن».

وحول زيارة وفد عسكري من خفر السواحل الإماراتية إلى طهران، قال رئيس مكتب رئاسة الجمهورية الإيرانية: تهتم الإمارات بفتح طرق التواصل مع إيران، بشأن التوترات الأخيرة في منطقة الخليج. وأشار إلى قلق الإمارات من التوترات الأخيرة في منطقة الخليج.

وبدأ وفد عسكري إماراتي، الثلاثاء، زيارة إلى إيران لبحث التعاون الحدودي بين البلدين، وذلك وسط التوترات المتصاعدة في المنطقة، والمحاولات الأميركية والأوروبية لتشكيل تحالفات بحرية عسكرية في مواجهة إيران.

وكان قائد خفر السواحل الإماراتي، العميد محمد علي مصلح الأحبابي، أكد أنه لا بد من تنسيق متواصل بين بلاده وإيران لضمان سلامة خطوط الملاحة.

وأكد قائد قوات حرس الحدود الإيرانية العميد قاسم رضائي، على أن حماية الحدود يحظى بأهمية خاصة لدى طهران وأبو ظبي، ويشكل جسرا بين الجانبين.

وقالت وكالة الطلبة الإيرانية شبه الرسمية للأنباء «سيعقد الاجتماع المشترك السادس يوم الثلاثاء بين وفد من سبعة أعضاء من خفر السواحل الإماراتي ومسؤولين إيرانيين في طهران».

■ الخارجية الاماراتية تبدي ارتياحها لنتائج الاجتماع ■

من جهته، ابدى مصدر بوزارة الخارجية الاماراتية ارتياحه لنتائج الاجتماع الدولي المشترك السادس لفرق حرس الحدود والسواحل بين الإمارات وإيران الذي عقد في طهران أمس.

وقال مدير إدارة التعاون الأمني الدولي بوزارة الخارجية سعادة الزعابي، إن «الاجتماع يأتي استكمالا للقاءات الدورية السابقة للجنة المشتركة بين البلدين، والتي تم تشكيلها لبحث مسائل تجاوز الصيادين للحدود البحرية، وحل مسائل الإفراج عن المخالفين لقواعد الصيد، ومكافحة عمليات التهريب، ويأتي في سياق حرص الإمارات على شؤون مواطنيها بمن فيهم الصيادون». وأبدى الزعابي ارتياحه للنتائج التي أسفر عنها الاجتماع الذي «اقتصر حسب جدول الأعمال على ما يتصل بشؤون الصيادين المواطنين ووسائل الصيد المملوكة لهم، مؤكدا أهمية هذه الاجتماعات في ظل الاحتياجات العملية المتعلقة بالحدود البحرية بين البلدين».

■ إيران تفتح الأبواب أمام السعودية...■

وقال وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، إن إيران مستعدة للحوار مع السعودية، إن كانت مستعدة لذلك.

وأضاف ظريف في تصريحات له، أنه «في حال غيرت السعودية والبحرين والإمارات سياساتها، وتوقفت عن التدخل في شؤون الدول الأخرى، فإننا مستعدون لإقامة علاقات جيدة معها». وأكد أن «باب الحوار مع دول الجوار مفتوح، وإيران لم ولن تغلقه مطلقا».

وكان وزير الخارجية الإيراني، قال في وقت سابق، إن بلاده على استعداد للحوار مع السعودية والإمارات.

وذكر الوزير الإيراني، في لقاء مع قناة «بي بي إس» الأميركية، «لدينا علاقات دبلوماسية مع الإمارات، لذلك نحن على استعداد لمقابلتها. ونحن على استعداد للقاء السعوديين. يمكننا نلتقي في أي وقت».

وأضاف «الأمر يتطلب فقط قبول حقيقة أننا جميعا بحاجة إلى توفير الأمن الخاص بنا على المستوى الإقليمي، لا يمكننا شراء الأمان من الخارج». وتابع الوزير «نحن في حاجة إلى العمل معا، بدلا من العمل ضد بعضنا البعض. وأنا أصلي من أجل ذلك بالتأكيد»، لكنه في الوقت نفسه قال إنه لا يوجد أدلة مادية على حدوث هذا الأمر مع السعودية خاصة. واعتبر ظريف «أنهم، لسوء الحظ، يرون أن الولايات المتحدة تدعمهم حرفيا بالقتل. يمكن أن يفلتوا من القتل، وما زالوا يحصلون على دعم الولايات المتحدة الأميركية. ورأينا جميعا ذلك».

■ ايران: تجاربنا الصاروخية أمر طبيعي ■

على صعيد آخر، قال وزير الدفاع وإسناد القوات المسلحة الإيرانية العميد أمير حاتمي، إن إجراء تجارب على الصواريخ أمر طبيعي، ويتم ضمن برامج محددة. وأضاف حاتمي في تصريح للصحفيين، أن «القوات المسلحة تجري اختباراتها الصاروخية بصورة منتظمة تماما.. البرامج البحثية للقوات المسلحة يجري إعدادها وتنفيذها كل عام في مواعيدها المحددة».

وتابع حاتمي، «هذه الأمور طبيعية في العالم كله وإن جرى التركيز الإعلامي على بعض هذه القضايا فإنهم يسعون لتحقيق مآرب خاصة بهم من وراء ذلك إلا أن القوات المسلحة تنفذ برامجها ومنها الاختبارات الصاروخية بصورة منتظمة تماما».

وفيما يخص المناورات الروسية الإيرانية المشتركة قال حاتمي، إن «روسيا دولة صديقة لنا ولكن لم يتقرر شيء بهذا الصدد لغاية الآن».

وكانت وسائل إعلام أميركية ذكرت في تقاريرها أن إيران أطلقت صاروخا باليستيا متوسط المدى، وصل مداه إلى ألف كم، الأمر الذي اعتبرته إيران عاديا، ويهدف إلى تعزيز القدرات الدفاعية وليس موجها ضد أي دولة.